الفصل الثانى

من الجات GAT إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC

الفصل الثانى

من الجات GAT إلى المنظمة العاطية للتجارة OMC

الجات هي الأحرف الأولى من تسمية الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement on Traffs"، وهي عبارة عن معاهدة دولية الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول المتوقعة عليها، كما أن فكرة قيام منظمة التجارة الدولية كانت قد طرحت ضمن مداولات مؤتمر "بريتون وودز" الذي أقر قيام صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD، وقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضد قيام هذه المنظمة بحجة أنها يمكن أن تنازع الكونغرس الأمريكي صلاحياته في توجيه التجارة الخارجية، وكبديل لهذه الفكرة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ الترتيبات اللازمة ودعت إلى مؤتمر دولي في جنيف عام ١٩٤٧ للمداولة حول التجارة الدولية، وفي هذا المؤتمر تم التوقيع على الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، التي اشتملت على المبادئ والأسس والقواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد لمرحلة بعد الحرب.

ولقد شارك في توقيع هذه الإتفاقية ٢٣دولة منها:(١)

- عشر دول صناعية: أمريكا- بريطانيا- استراليا- نيوزيلندا- كندا- فرنسا- بلجيكا- هولندا- لوكسمبورغ- النرويج.
- دولتين عربيتين: - سوريا- لبنان؛
- ثلاث دول من أمريكا اللاتينية: تشيكوسلوفاكيا- البرازيل- التشيلي.
- دولتان من إفريقيا:- جنوب روديسيا- جنوب إفريقيا.
- خمس دول آسيوية:- الهند- باكستان- الصين- كوريا- سيلان.
- دولة من أوروبا الشرقية هي بورما.

كان الهدف الأساسي من الجات، هو تحرير التجارة الدولية، وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي، يقوم على اقتصاد الأسواق الحرة والمفتوحة، وبناءاً على هذا فقد كان يفرض على كل دولة تنظم إلى الجات أن تلتزم بالسعي الجاد والمستمر

---

(١) عبد الواحد العفوري، العولمة والجات-الفرص والتحديات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠ ص٣٢.

والتدريجي بإزالة كافة الحواجز المفروضة على تجارتها الخارجية، تصديراً واستيراداً، كما كان الغرض هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية والإستمرار في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض، وفي العنصر الموالي سوف نتطرق إلى كل جولة على حدى.

جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف:

يمكن تقسيم الفترة من ١٩٤٧ و هو تاريخ التوصل إلى الإطار العام لاتفاقية الجات الأصلية وحتى التوقيع على الوثيقة النهائية لجولة أورجواي لعام ١٩٩٤ إلى ثلاث فترات أو مراحل على النحو التالي:

الفترة الأولى: ١٩٤٧ -١٩٧١:

خلال هذه الفترة تم عقد خمس جولات للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، في إطار السعي نحو المزيد من إزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة الدولية، كان من أهمها:

- الجولة الأولى: جولة جنيف ١٩٤٧:

شاركت فيها ٢٣ دولة، وكانت ناجحة مقارنة بالجولات الأربعة التي تلتها، حيث تم الإتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع الداخلة في التجارة، وتضمنت نتائج المفاوضات ٤٥٠٠٠ تنازل عن الرسوم الجمركية تؤثر على قيمة ١٠مليار $ أو ما يقارب ٢٠% من حجم التجارة العالمية.(١)

- الجولة الثانية: جولة آنسي Annecy في فرنسا ١٩٤٩

وتعتبر من الناحية العلمية أول جولة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات.

- الجولة الثالثة: جولة توركاي في إنجلترا ١٩٥٠ -١٩٥١:

وقد شاركت في هذه الجولة ٤٧دولة، وقد دارت في نفس الإطار للجولات

---

(١) محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية ٢٠٠١ ص٤٤٧.

السابقة وهو السعي لتحقيق المزيد من التنازلات في ضرائب الإستيراد.[١]

- الجولة الرابعة: جولة جنيف ١٩٥٤ -١٩٥٧: شاركت فيها ٢٧ دولة.

- الجولة الخامسة: جولة ديلون ١٩٦٠ -١٩٦١: في جنيف، وبلغ عدد الدول المشاركة فيها ٢٧دولة.

كما أنه يمكن تصنيف هذه الجولات الخمس في مجموعة واحدة، ذلك لأنها دارت كلها في إطار نصوص الإتفاقية الأصلية، وتركزت جميعا في تحقيق المزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة فيما يخص التجارة بالسلع.

الفترة الثانية: ١٩٧٢ -١٩٨٩:

تشمل هذه الفترة في سياقها الزمني جولتين من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وهي تبدأ مع نهاية أعمال الجولة الخامسة، وتستمر حتى نهاية الجولة السابعة إلى ما قبل جولة أورجواي التاريخية.

- الجولة السادسة: جولة كنيدي ١٩٦٤ -١٩٦٧:

عقدت هذه الجولة بجنيف بدعوى من الرئيس الأمريكي السابق "جون كينيدي" عام ١٩٦٢، في رسالة عرضها على الكونغرس والتي تقدم على إثرها منح الرئيس الأمريكي سلطة إجراء المفاوضات التجارية لتوسيع نطاق التجارة عن طريق منحة صلاحية خفض التعريفات الجمركية بمقدار ٥٠% على جميع السلع، وقد أدى هذا القانون إلى فتح باب المفاوضات بين و.م.أ وشركائها التجاريين، وخصوصاً المجموعة الأوروبية، وتم الإجتماع وعقد الجولة في ماي ١٩٦٤ في جنيف، وانتهت في جوان ١٩٦٧.

في هذه الجولة، اجتمع ممثلو ٣٧دولة لمناقشة أمور التعريفات الجمركية والعمل على تخفيضها، وقد نجح ممثلو تلك الدول في التوصل إلى حفظ التعريفات الجمركية على حجم التجارة الدولية تقدر قيمته في ذلك الوقت بحوالي ٤٠مليار$، أو ما يعادل ٥/٤ التجارة الدولية، وبالنسبة لمتوسط معدلات انخفاض التعريفات الجمركية قد اختلف من دولة إلى أخرى، مثال ذلك:[٢]

---

(١) عبد الوحيد العفوري، مرجع سبق ذكره، ص٤٧.
(٢) نبيل حشاد، الجات و المنظمة العالمية للتجارة، النسر الذهبي للطباعة، القاهرة، ١٩٩٦.

بريطانيا: ٣٠% من التخفيض العالمي، ٣٠% لليابان، ٢٤% كندا، وقد حددت هذه التخفيضات في جدول زمني يبدأ من سنة ١٩٦٨-١٩٧٢، وانخفضت التعريفات الجمركية على السلع المصنعة بالنسبة لأمريكا وأوروبا بنسب تتراوح بين ٥-١٠%، فيما يخص المنتجات الزراعية، كانت شقة الخلاف الكبير بين المجتمعين، لكن الاتفاق على خفض التعريفات الجمركية بمتوسط ٢٥% على المنتجات المحمية.

الجولة السابعة: جولة طوكيو ١٩٧٣ -١٩٧٩:

لقد شاركت في هذه الجولة ١٠٢دولةو كان الموضوع الأساسي الذي تناولته هذه الجولة هو القيود الغير الجمركية، حيث لوحظ أنه على الرغم من أن الرسوم الجمركية بدأت في الإنخفاض على السلع المصنعة، إلا أن القيود الغير جمركية بدأت في التزايد، مما تسبب في إلغاء بعض المزايا التي تحققت من التخفيض الذي تم في الرسوم الجمركية، إلى جانب موضوع القيود الغير الكمية، فإن جولة طوكيو قد تناولت أيضا، موضوع تخفيض الرسوم الجمركية، وهو القاسم المشترك في جميع الجولات فضلا عن مناقشة إطار الاتفاقيات المختلفة مثل: (١)

- الدعم وإجراءات الرد على دعم الصادرات.
- الحواجز الفنية على التجارة.
- الإلزام الحكومي المعوق للإستيراد.
- أسلوب تقييم الرسوم الجمركية.
- إجراءات مكافحة الإغراق.

ولقد نجحت جولة طوكيو في تحقيق نتائج لم تحقق من قبل الجولات السابقة الذكر، حيث أن هذه الأخيرة ركزت على خفض التعريفات الجمركية من أجل تشجيع التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، في حين أن هذه الجولة تطرقت إلى خفض وإزالة القيود الجمركية والغير جمركية المفروضة على التجارة العالمية، أي مناقشة العوائق الأخيرة بالإضافة إلى مناقشة التعريفات الجمركية، وقد استهدفت تحقيق خفض جمركي متميز (٣٠٠مليار$)، من حجم التجارة الدولية على مدار سبع سنوات، حيث تم الإتفاق على خفض الرسوم الجمركية مما يعادل ٣٠% من متوسط التعريفات في بداية الدورة على آلاف السلع والمنتوجات الزراعية.(٢)

وكان من أهم ما خرجت به الدول من قرارات يتعلق بتقنين استخدام العوائق التجارية تمثلت فيما يلي:

---

(١) محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٨.

(٢) سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات ١٩٩٤، مركز الإسكندرية للكتاب ١٩٩٩، ص٣٥.

١ - الإعانات والرسوم الموازية أو التعويضية:

وتم التوصل إلى أن الدولة التي ترغب أو تتبنى سياسات الإعانات والرسوم الموازية يمكنها أن تفعل ذلك بالنسبة لبعض السلع في حالة عدم تأثيرها على التجارة الخارجية للدولة.

٢ - إجراءات ترخيص الإستيراد:

بحيث وافق أعضاء الجات على تخفيض إجراءات ترخيص الإستيراد، وتعهدت الحكومات بإدارة تلك الترخيصات بطريقة عادلة ومحايدة اتجاه أعضاء الجات.

٣ - التقييم الجمركي:

في هذا القرار تم استخدام نظام موحد لتقييم أسعار السلع لأغراض الجمارك، وذلك بهدف منع التقديرات المبالغ فيها التي تقرر في بعض الدول.

٤ - العوائق الفنية:

تهدف هذه العوائق إلى تحقيق بعض المعايير الأمنية، والصحية، أو البيئية، وتعتمدها المعايير القياسية الكثير من الحكومات لبعض السلع أو المنتجات التي تصدرها إلى الخارج، ولذا فالإتفاق قد تم على أساس استخدام معايير دولية بدلاً من المعايير الوطنية، والتي قد تختلف بين الدول مما قد يسبب في إعاقة التجارة الدولية.

٥ - المشتريات الحكومية:

هدف اتفاق جولة طوكيو هو ضمان تحقيق منافسة دولية قوية في سوق المشتريات الحكومية، وقد حدد الإتفاق القواعد التفصيلية لطريقة طرح المنافسات الحكومية دولياً.

الفترة الثالثة: ١٩٧٩ -١٩٩٣:

في هذه الفترة شهدت أعمال الجولة الثامنة والأخيرة قبل نشوء منظمة التجارة العالمية، وهي جولة لأورجواي، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

أ - جولة أورجواي I 1976-١٩٩١

تعد جولة الأورجواي الجولة الثامنة من جولات الجات، إلا أنها كانت أكثر الجولات تعقيداً وتأزماً، وقد تأخرت أربع سنوات حيث كان من المقرر أن تنطلق في ١٩٨٢ ولكنها لم تبدأ إلا في ٢٠سبتمبر ١٩٨٦، وتعد هذه الجولة أكثر طموحاً وأوسع

نطاقاً، من سابقاتها نظراً لامتدادها لقطاعات جديدة لم تكن مشمولة في جولات المحادثات السابقة، وقد جاءت هذه الدورة في ظروف اقتصادية حاسمة' كما أنها سعت لرسم معالم القرن الواحد والعشرين، وكان الهدف من هذه الجولة تحقيق بعض الأهداف الأساسية التالية: (١)

- تخفيض القيود الغير جمركية.
- تحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى التجارة السلعية.
- تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية.

ولقد تم تحديد ١٥ مجموعة عمل لكل مهمة من هذه المهمات، نذكر منها المهمات الآتية:

١- التعريفة الجمركية. ٢-القيود الغير جمركية.
٣-المنتجات الإستوائية. ٤-المنتجات الأولية
٥-المنتوجات والملابس ٦-المنتجات الزراعية
٧-الإجراءات الوقائية ضد التزايد المفاجئ في الواردات
٨- الإعانات والرسوم الجمركية
٩- حقوق الملكية الفكرية ١٠-الخدمات

بالإضافة إلى أربع مجموعات عمل أخرى للتعامل مع اتفاقية الجات نفسها فيما يتعلق بإجراءات تسوية المنازعات.

ولقد تعرضت موضوعات تجارة الخدمات والزراعة والملكية الفكرية لمناقشات حادة، خاصة موضوع حماية الملكية الفكرية، حيث أن و.م.أ قد نجحت في إدراج هذا الموضوع في المناقشات على مستوى الجات، وذلك لأن المتضرر الرئيسي من غياب أي تنظيم دولي لحقوق الملكية الفكرية، وقد قدرت خسائر و.م.أ ٧٠مليار$ نتيجة قيام الأجانب بنسخ برامج الكمبيوتر أو تقليد الأدوية، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض قسمة الريع العائد على أصحاب هذه الحقوق.

ومن ناحية أخرى، فإن تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية كانت غاية في الصعوبة، لأن أغلب دول العالم تستخدم العديد من السياسات ودعم القطاع الزراعي بها، سواء كان ذلك في صورة دعم سعري، أو دعم للتصدير، أو حصص كمية على الواردات... الأمر الذي تسبب في تشوه هيكل أسعار تلك المنتجات، ولقد كان الإتحاد الأوروبي من أشد المعارضين لأي إلغاء للقيود على الواردات من المنتجات الزراعية، أو إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين، وهكذا

(١) محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٠.

انتهت الأربع سنوات الأولى من جولة الأورجواي1987-1999 دون التوصل إلى اتفاق يتعلق بالتجارة الخارجية.

ب - جولة أورجواي: II 1991- ١٩٩٤

لقد بدأت المفاوضات مرة أخرى بغرض الوصول إلى حل وسط بين و.م.أ من ناحية والإتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، حول دعم المنتجات الزراعية، ولقد انتقدت و.م.أ وذلك بتأييد من أعضاء الجات بعض البرامج الأوروبية التي تساند المنتجين الزراعيين، وفي نفس الوقت تؤثر سلبا على التجارة الدولية بصفة عامة وتجارة و.م.أ بصفة خاصة، ولقد هددت و.م.أ بفرض رسوم جمركية قدرها ٢٠٠% على إيراداتها من الإتحاد الأوروبي في حدود ما قيمة ٣٠٠مليون$.(١)

ولقد ساعد هذا التهديد على استئناف المفاوضات مرة أخرى في مجال الزراعة، ولقد تم الإتفاق حول نقطة الخلاف السابقة، حيث تعهد الإتحاد الأوروبي بتخفيض لدعم البذور الزراعية بنسبة ٣٧% من القيمة، و٢١% من الكمية، وذلك خلال ٧سنوات.

وفي عام ١٩٩٣ عقد وزراء التجارة لكل من الإتحاد الأوروبي وكذا اليابان وأمريكا اجتماعا تم الاتفاق فيه على دراسة كل المشاكل المعلقة في جولة أورجواي I، وقد تم بالفعل حل هذه المشكلات ليتم توقيع الاتفاق النهائي في مراكش في المغرب في أفريل عام ١٩٩٤.

أبرز نتائج جولة أورجواي II: (٢)

١- قيام منظمة التجارة العالمية كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات الجات، وتضع الأسس للتعاون بينها وبين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف تنسيق السياسات التجارية والمالية والإقتصادية للدول الأعضاء.

٢- تحسين ودعم المنظومة القانونية بشأن الإجراءات المعيقة للتجارة.

٣- المزيد من التفصيل والوضوح والأحكام في القواعد والإجراءات المرتبطة بتحرير التجارة سواء في الاتفاقية الرئيسية، أو الاتفاقيات الفرعية، وخصوصا بالنسبة للمشاكل التي كانت غامضة ومثيرة التأويلات العديدة وإساءة الاستخدام في السابق.

---

(١) محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص٤٥١.
(٢) عبد الواحد العفوري، مرجع سبق ذكره، ص٦١.

٤- إيجاد نظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية، وإقامة آلية (نظام) لمواجهة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

٥- تعزيز خطوات تحرير التجارة من خلال المزيد من تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية عليها، وتوسيع نطاق الجات ليشتمل تحرير السلع الزراعية والمنتوجات والملابس، وتجارة الخدمات، والجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية.

٦- التأكيد على التزام دول العالم المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية، بصفة عامة والأقل نمواً على وجه الخصوص.

٧- ألزمت نتائج جولة أورجواي الدول الصناعية المتقدمة بتقديم العون المالي والفني إلى الدول النامية، لتمكينها من الإستجابة للمتطلبات الإدارية والفنية، بغرض الوفاء بالتزاماتها إزاء تطبيق الإتفاقية الجديدة.

٨- إعطاء الفرصة للدول النامية والأقل نمواً المزيد من المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد، وذلك من خلال الوزن المتساوي لأصوات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بغض النظر عن أوزانهم التجارية والإقتصادية بصورة عامة.

II - المنظمة العالمية للتجارة: "OMC":

لقد ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية لأول مرة من قبل و.م.أ قبل بدء عمل الجات، حيث أعدت الحكومة الأمريكية عام ١٩٤٥ مشروعا لإنشاء منظمة دولية للتجارة، على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ولكن الكونغرس الأمريكي رفض هذا المشروع، وكان ذلك عام ١٩٥٠، ومع مرور الوقت وتشعب عمليات التجارة الدولية وتطورها خاصة في الثمانينات، نادى البعض بإنشاء منظمة التجارة الدولية في جولة الأورجواي، وعلى الرغم من المعرضة الأمريكية،إلا أنها وافقت مؤخرا.

وتتضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ١٦ مادة عامة تغطي مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل هذه المنظمة.

II-1- ماهية المنظمة العالمية للتجارة OMC:

II-1-1- تعريفها:

OMC " l'Organisation Mondial du Commerce" هي النظام الدولي الوحيد

الذي ينشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان، في قلب هذا النظام نجد اتفاقيات OMC التي تتفاوض عليها البلدان الأقوى عالميا في التجارة، هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية، والعقود التي على أساسها ستبني الدول سياستها التجارية داخل الحدود المتفق عليها، بهدف مساعدة المنتجين للسلع والخدمات، المصدرين والمستوردين في ممارسة نشاطاتهم. (١)

ويمكن توضيح أهم الاختلافات بين OMC &GATT في الجدول التالي:

OMC	GATT
- يوجد بها أعضاء - منظمة مبنية على قواعد قانونية صلبة - تهتم بتجارة السلع والخدمات والملكية الثقافية - نظام وتسوية الخلافات أكثر سرعة وديناميكية	- يوجد بها جهات متعاقدة - فيها نص قانوني - تهتم بتجارة السلع فقط - نظام تسوية الخلافات أقل سرعة.

Organisation Mondial du commerce, division de l 'information et des relation avec les média, 2ème édition, Genève, Suisse 2001,P 14.

II -١ -٢ - مبادئ المنظمة:

هناك ثلاث مبادئ أساسية بنيت عليها هذه الإتفاقية:

المبدأ الأول: عدم التمييز بين الدول الأعضاء:

معناه أن منتجات أي دولة طرف في الجات يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أية دولة متعاقدة أخرى، ويضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المساوية بين الدول الأطراف في الجات، ويمنع لجوء الحواجز التجارية بصورة انتقائية. (٢)

المبدأ الثاني: إزالة كافة القيود على التجارة

سواءاً كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية، مثل الحصص الكمية، ولكن يستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري

(1) Organisation mondial du commerce ; division de l'information et des relation avec les médias ; 2ème édition, Genève, Suisse ; 2001. P 04.

(٢) عبد الواحد العفوري، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

مستمر في ميزان المدفوعات، حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

المبدأ الثالث: اللجوء إلى التفاوض:

وذلك لغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من الجلاء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية. (١)

II -١ -٣ - أهداف ومهام المنظمة:

نظراً لأهمية منظمة التجارة العالمية ودورها الهام في إدارة نظام التجارة الدولية فمن الضروري الإثارة إلى الأهداف التي جاءت من أجلها، والتي وردت في مواد اتفاقية مراكش المنشور في ١٩٩٤15-06- والسارية المفعول قانونا في ١٩٩٥-01-01.

إن أطراف هذه الإتفاقية تدرك أن علاقاتها في مجال التجارة والمساعي الإقتصادية يجب أن تستهدف رفع مستويات المعيشة، وتحقيق العمالة الكاملة، واستمرار كبير في نمو حجم الدخل الحقيقي، والطلب الفعلي، وزيادة الإنتاج المتواصلة، والاتجار في السلع والخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم، وفقاً لهدف التنمية، وذلك مع توخي غاية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكافية لتحقيق ذلك بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها في مختلف المستويات التنمية الإقتصادية في آن واحد.

ولبلوغ هذه الأهداف بالدخول في اتفاقيات المعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات وغيرها من الحواجز التجارية والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية.

وعليه يمكن تلخيص أهم مهما ووظائف المنظمة في النقاط التالية:(٢)

١- تسهل تنفيذ وإدارة اتفاقيات "الجات" متعددة الأطراف، بالإضافة إلى الإتفاقيات الجماعية الأربع، والتي لم تتحول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف، ولذلك فهي اتفاقيات ملزمة لمن وافق على الانضمام إليه فقط، وتشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، أو للشروع في جولات مستقبلية بين الدول الأعضاء لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

---

(١) مجمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٦.
(٢) عبد الواحد عفوري، مرجع سبق ذكره، ص٦٤.

٢- الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشأة لجهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور.

٣- إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء والتي يجب أن تتم وفقا للفترات الزمنية المحددة، (كل عامين للدول النامية، وكل أربعة أعوام للدول المتقدمة) بهدف معرفة أي تغيرات تتم في هذا المضمار، ومدى توافقها مع أحكام "الجات" وتعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الدول الأعضاء ضمانا لتحقيق مبدأ الشفافية وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسة التجارية لأي منها والقدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسات.

٤- بقدر تحقيق قدر أكبر من التناسق في ضع السياسة الإقتصادية العالمية، تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له.[١]

II -١ -٤ - هيكل المنظمة:

يشمل هيكل المنظمة على رئاسة تتكون من المجلس الوزاري والمجلس العام، وتتفرع عنها مجالس نوعية متخصصة، ويتألف المجلس الوزاري من ممثلي الدول الأعضاء ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، ويعد أعلى سلطة في المنظمة، وله صلاحية اتخاذ القرار في جميع القضايا التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك تعديل مواد الاتفاقية المنشأة للمنظمة نفسها.

ويعد المجلس العام بمثابة مجلس إدارة المنظمة، ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، ويشتغل سلطة المجلس الوزاري فيما بين دورات انعقاده، ويتولى وضع القواعد التنظيمية وضع ترتيبات للتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

ويشرف على إدارة جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة السياسات التجارية للأعضاء، كما يتولى الإشراف على المجالس النوعية والفرعية التابعة له، وهي مجلس السلع، ومجلس الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، وبدورها يشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة تحت إشراف المجلس العام الذي له الحق في تكوين أجهزة نوعية جديدة عند الحاجة.

II-٢- اتفاقات المنظمة الناتجة عن جولة أورجواي ومؤتمر مراكش:

(١) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص٨١.

II - ٢ - ١ -اتفاقيات حول السلع المصنعة:

من أهم ما توصلت عليه جولة أورجواي في مجال السلع المصنعة هو تعدد أشكال التنازلات الجمركية المتبادلة، والتي قد تأخذ شكل التحرير الكامل في قطاع سلعي معين، بمعنى إعفاء هذا القطاع كلية من الرسوم الجمركية أو تخفيضها بالنسب التي تحددها الدولة في جداول التزاماتها، والتي تم الاتفاق عليها، وفيما يلي محصلة التنازلات التي تقدمت بها الدول المشاركة في المفاوضات:(١)

١- خفض تعريفات السلع المصنعة في الدول الصناعية من متوسط٣٦% إلى٧٣% أي بنسبة خفض ٤٠%، وكذا مضاعفة الجزء من وارداتها من السلع الصناعية الذي يدخل إلى أسواقها.

٢- تقليص حجم شريحة الواردات التي تدخل أسواق الدول الصناعية بتعريفة ١٥% فأكثر من ٧% إلى ٥% من إجمالي الواردات في حين تخفض من ٩% إلى ٥% بالنسبة للدول النامية.

٣- رفع نسبة الربط للتعريفة من السلع المصنعة من ٨٧% إلى ٩٩% في الدول الصناعية، ومن ٢١% إلى ٧٣% في الدول النامية، ومن ٨٣% إلى ٩٨% للإقتصادات المتحولة.

٤- خفض التعريفة الجمركية على ٦٤% من إجمالي الواردات الدول المتقدمة، و٤٦% من إجمالي خطوط التعريفة في الدول النامية.

٥- إلتزام الدول المتقدمة بخفض تعريفاتها بـ٤٠% على الأسماك والمنتوجات والملابس والجلود والمطاط الأحذية، ومعدات النقل، ونسبة ٦٠% على الاحتساب والورق وعجائن الورق والماكينات اليدوية.

٦- إلتزام الدول الصناعية بتوزيع التعريفات على السلع الصناعية بشرط أن لا تتجاوز الواردات الخاضعة لرسوم تزيد عن ١٥% بنسبة ٢٧% فيما يتعلق بالمنسوجات، ١١% بالنسبة للواردات الجلود والمطاط والأحذية ومعدات السفر.

II - ٢ - ٢ -اتفاقات الزراعة:

جعلت البلدان الصناعية كل أصناف المنتجات الزراعية مشمولة بالرسوم الخاضعة للتقييد، وسوف تخفض القيود الحالية للرسوم الجمركية في خلال ٦أعوام بنسبة ٣٦% في المتوسط باستخدام الرسوم الجمركية لعام 86-1988، وقد تحولت القيود الكمية إلى رسوم جمركية يتم تخفيضها بنفس النسبة، ومع ذلك فإنه من المتوقع

---

(١) عبد الواحد عفوري، مرجع سبق ذكره، ص٦٤.

أن تكون التخفيضات الحقيقية قليلة، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى أن الرسوم الجمركية المقيدة الجديدة أعلى من المعدلات الحقيقية.

كما أسفرت نتائج المباحثات حول الزراعة عن وضع إطار للإصلاح طويل الأجل للتجارة في المنتجات الزراعية يستهدف إنشاء نظام التجارة في المنتجات الزراعية يستند إلى قوى السوق، وأنه من الضروري الشروع في عملية الإصلاح من خلال التفاوض حول الإلتزامات المتعلقة بالدعم والحماية، ومن خلال وضع قواعد وأنظمة معززة وأكثر فعالية للجات.(١)

كما أجازت المادة ١٩ من الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات لأعضائها باتخاذ إجراءات وقائية بهدف حماية صناعة محلية من الآثار الناجمة عن الزيادة الغير المتوقعة في الواردات من منتج معين، والتي تسبب أضرار جسيمة للصناعة.

وفي نطاق تنفيذ تلك المادة، يضع الإتفاق خطراً ضد ما يطلق عليه إجراءات المنطقة الرمادية، حيث ينص الإتفاق على أن لا يقوم العضو بفرض أية قيود اختيارية، أو ترتيبات خاصة بنظم السوق أو أية إجراءات أخرى متشابهة من شأنها تقيد الصادرات أو الواردات. كما يؤكد الاتفاق الذي تم التوصل إليه على آلية مراجعة السياسة التجارية، وتشجيع هذه الآلية على مزيد من الشفافية فيما يتعلق بإعداد السياسة التجارية الوطنية.(٢)

II-3-2- اتفاقية الإجراءات الصحية والنباتية:(٣)

فالإتفاق حول هذه الإجراءات والمرتبطة بصحة الإنسان والحيوان والنبات، جاء كجزء مكمل لاتفاقية الزراعة، وذلك للعلاقة القوية بين المنتجات الزراعية عموما والغذائية على وجه الخصوص وموضوع الصحة.

وبصفة عامة فالاتفاقية تعطي الحق لأي دولة عضو للقيام بإجراءات الكفيلة بحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، بشرط أن لا يساء استخدام هذه الإجراءات لأغراض معيقة للتجارة كالأغراض الحمائية، وتتضمن الاتفاقية مجموعة من القواعد والمبادئ والأحكام التي تحكم عملية اللجوء إلى إتخاذ الإجراءات الصحية، بما يحول أمام تحولها إلى إجراءات معيقة للتجارة، وبما يحصر آثارها السلبية في هذا الإطار في أضيق الحدود.

وتسهيلا لتحقيق لتجانس والإرتقاء بمستوى الحماية الصحية، وافقت الدول الأعضاء على تسهيل سبل تقديم المساعدات الفنية للدول الأخرى وخاصة النامية

---

(١) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره ص٤١٥.
(٢) سمير محمد عبد العزيز، نفس المرجع، ص٣٩٥.
(٣) عبد الواحد عفوري، مرجع سبق ذكره، ص٨٠.

والأقل نمواً، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة تدابير حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات. وقد حصلت البلدان النامية علة معاملة تفضيلية بهذا الشأن تمثل بفترة إمهال لمدة عامين من تاريخ إنشاء المنظمة قبل الإلتزام بتطبيق أحكام ومبادئ هذه الإتفاقية التي تمتد إلى خمس سنوات للدول الأقل نمواً.

II-2-4- اتفاقية الملابس والمنسوجات:

لم يكن قطاع المنسوجات والملابس حتى جولة الأورجواي تخضع لأحكام "الجات"، وفي عام ١٩٦٢ خضعت تجارة المنسوجات والملابس لاتفاقية خاصة عرفت باسم "اتفاقية الألياف المتعددة MFA" "Multi Fiber Agreement"، وقد مثلت هذه الاتفاقية صورة من صور التمييز من قبل الدول الصناعية المتقدمة ضد صادرات البلدان النامية من المنسوجات والملابس التي تمتلك الميزة النسبية لإنتاجها بدرجة معقولة، وعلى ضوء هذه الإتفاقية كان تم تحديد حصص تصدير لكل دولة مصدرة وحصص استيراد لكل دولة مستوردة، ولا يجوز تجاوز هذه الحصص، وقد كان هذا النظام يمثل قيدا كميا صارما على قدرات البلدان النامية في التوسع في صناعاتها، وبالتالي صادراتها من المنسوجات والملابس.

ونصت هذه الإتفاقية على دمج هذا القطاع في "الجات" خلال فترة عشر سنوات، وذلك على أربع خطوات، تبدأ الخطوة الأولى فور دخول الإتفاقية حيز التنفيذ في 1995/01/01، وذلك بدمج منتجات مختارة من قائمة متفق عليها، بحيث تشكل نسبة 16% من الحجم الكلي للواردات من المنسوجات والملابس في سنة ١٩٩٠؛ وتشمل الخطوة الثانية دمج منتجات تشكل ما لا يقل عن 17% من حجم الواردات خلال السنوات الثلاث من 1995-1998.

أما الخطوة الثالثة فتزداد النسبة التي يتم دمجها من واردات المنسوجات والملابس إلى 18% على أن يتم هذا الدمج خلال السنوات الربع من 2002 إلى1998- وبذلك تبقى نسبة 49% من الواردات سوف يجري دمجها في "الجات".

وفي الخطوة الرابعة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة المتبقية (2002-2005) يتم بصورة موازية مع عملية الإدماج المشار إليها أعلاه تحقيق زيادة مستمرة في الحصص الكمية المفروضة على بعض منتجات المنسوجات والملابس التي تضل خاضعة لقيود المقررة في اتفاقية الألياف، المتعددة "MFA"، وتتم هذه الزيادة بنسب 16% ,25% ,27% على التوالي، وسيؤدي هذا الأمر بزيادة حجم الحصص المسموح بها بتصديرها إلى أسواق الدول بصورة تصاعدية إلى الدرجة التي تؤدي إلغائه، وبأن تكف عن أن تكون قيداً.

II-2-5- اتفاقية التجارة في الخدمات:

كان إدراج التجارة في الإتفاق إنعكاسا لأهميتها الكبيرة، من تحرير التجارة، وقد شمل الإتفاق العام لتجارة الخدمات عددا من الإلتزامات، فطبقا لشرط الدولة الأولى بالرعاية، فإنه تحظر المعاملة التمييزية في مواجهة مقدمي الخدمات الأجانب. كما يشير هذا الفصل إلى ضرورة الإعلان عن جميع القوانين والنصوص التي تعمل على تيسير زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات العالمية، والوصول إلى قنوات توزيع وشبكات المعلومات، إلا أن النصوص تسمح بفرض قيود في حالة وجود صعوبات في ميزان المدفوعات، وحيثما تفرض هذه القيود فينبغي أن لا تكون تمييزية وأن لا تضر الأطراف الآخرين، وأن لا تكون ذات طبيعة مؤقتة.(١)

كما أن هناك نصوص خاصة بالنفاذ في الأسواق والمعاملة الوطنية وهذه لا تمثل إلتزامات عامة، لكنها عبارة عن ارتباطات تتضمنها في جداول الإلتزامات الوطنية، في هذا الإطار فإن المقصود من النفاد إلى الأسواق الإلغاء التدريجي للقيود الموضوعة على مقدمي الخدمات أو على إجمالي قيمة المعاملات الخدمية أو على إجمالي عدد عمليات الخدمة أو الأفراد المستخدمين، كذلك الإلغاء التدريجي للقيود التي تتناول الكيان القانوني أو المشروعات المشتركة التي تقدم الخدمة، أو أية قيود على رأس المال الأجنبي يتعلق بالمستويات القصوى للمشاركة الأجنبية. أما بالنسبة للمعاملة الوطنية فهو يلزم – من حيث المبدأ- بمعاملة متساوية بمقدمي الخدمات الأجانب أو المحللين وحينما تعدل الإلتزامات أو يتم التراجع عنها ينبغي إجراء مفاوضات مع الأطراف ذات المصلحة للإتفاق على الأداة التعويضية، وفي حالة عدم الوصول إلى إتفاق يتم إقرار التعويض عن طريق التحكيم.(٢)

II-2-6- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

يحدد الإتفاق المعني بالتجارة المتصلة بالخدمات بحقوق الملكية الفكرية (بما في ذلك براءة الإختراع، التصميمات الصناعية والعلامات التجارية، والإشارات الجغرافية، وحقوق النشر...). كما أنه يطبق مبادئ المعاملة الوطنية والدولة الأكثر رعاية في هذا المجال، ومن المتوقع أن يعزز الإتفاق الذي يتم تنفيذه خلال عام واحد بالنسبة للبلدان الصناعية أحد عشر عاما بالنسبة للاقتصاديات النامية، والتي تمر بمرحلة انتقال أنشطة البحث والتنمية وأن يزيد من الاستثمارات.

ويتناول هذا الفصل التزامات حكومات الدول الأعضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، كما يتناول كذلك الأسس التي يمكن الاستناد إليها في إثبات

---

(١) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص٤٠١.
(٢) سمير محمد عبد العزيز، نفس المرجع، ص٤١٨.

الأضرار، وحتى السلطات القضائية في اتخاذ إجراءات قوية وفعالة دون تأجيل من شأنه إلحاق الضرر بصاحب الحق.[١]

قد يؤدي بعض الإجراءات الخاصة بالاستثمار إلى تقييد وتشويه التجارة، لذا فقد اتفق على عدم الأخذ بإجراءات من هذا النوع والتي من شانها الحد من حرية التجارة أو التناقض على مبدأ تعميم المعاملة الوطنية، أو قد تؤدي إلى قيود كمية تتعارض ومبادئ الجات، ولضمان مراعاة ذلك، تم وضع قائمة إيضاحية مرفقة بالإتفاق، تتضمن إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة التجارة، والتي يجب العمل على إلغائها في غضون سنتين بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات بالنسبة للدول الأقل نمواً، مع إنشاء لجنة تتولى هذه المهمة.

II-2-7- اتفاقيات أو قواعد تنظيم التجارة الدولية:

أ - مكافحة الإغراق:

تكفل المادة السادسة من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة حق الأطراف المتعاقدة في وضع إجراءات لمكافحة الإغراق توجه ضد الواردات، التي تكون أسعارها أقل من قيمتها العادية (القيمة السائدة في السوق المحلية والدول المصدرة)، وأن تكون الإغراق تسبب في الإضرار بالصناعة المحلية في الدولة المستوردة، ولتطبيق هذه المادة، اشترط الإتفاق ضرورة أن تقوم الدولة المستوردة بإثبات علاقة بين الواردات محل الإغراق والضرر الواقع عن صناعاتها المحلية، وتجدر الإشارة إلى أن من التعديلات الهامة التي شملتها الإتفاق النص على إجراءات مكافحة الإغراق بعد خمس سنوات من تاريخ تطبيقها.[٢]

ب - الإتفاق حول تقدير الرسوم الجمركية:

منح الإتفاق الحق في طلب المزيد من المعلومات الإضافية، فلا يتم تحديد قيمة الرسوم الجمركية على أساس القيمة المعلنة، وإنما يؤخذ بقيمة أخرى يتم تقديرها مع الأخذ بعين الإعتبار الحدود المنصوص عليها في الإتفاق.

ج - الإتفاق بشأن الفحص قبل الشحن:

تجري عمليات الفحص قبل الشحن بمعرفة متخصصين، ويتناول ذلك السعر والكمية ونوعية السلع المستوردة، وتقوم الحكومات في الدول النامية بهذا الفحص

---

(١) سمير محمد عبد العزيز، نفس المرجع، ص٤٩٣.
(٢) سمير محمد عبد العزيز. مرجع سبق ذكره، ص٣٠٧.

بغرض منع هروب رؤوس الأموال والقضاء على الغش التجاري، وكذلك منع التهرب من دفع الرسوم الجمركية، وقد أشتمل الإتفاق الذي تناول هذا الموضوع عدم الإلتزامات المعلقة بهذه الإجراءات من حيث عدم التمييز بين الأطراف، وتطبيق مبدأ الشفافية وضمان حماية المعلومات السوقية وتجنب التأخر المعتمد.(١)

د - الإتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية:

يتضمن الإتفاق تطبيق الدعم حسب الأنواع التالية:

١- دعم محظور: أياً كانت مبرراته وإذا ما وجدت هيئة تسوية المنازعات أن الدعم من النوع المحظور بالفعل، فعلى الدولة إلغائه فوراً، وإذا لم يتم ذلك في غضون الفترة المحددة يصرح للعضو صاحب الشكوى إتخاذ إجراءات مضادة.

٢- دعم يمكن إتخاذ بشأنه: وهو ما تسبب في إحداث تأثيرات ضارة بمصالح الأعضاء الآخرين، بما يمكنهم من إحالة الموضوع إلى هيئة تسوية المنازعات، بحيث إذا ما أثبت تحقق تأثيرات ضارة، فعلى العضو الذي قدم الدعم أن يقوم بإلغائه فوراً، أو يعمل على إزالة هذه التأثيرات أو إثبات أن الدعم موضوع الخلاف لا يسبب ضرراً شديدا للعضو.

٣- دعم لا يتخذ إجراء بشأنه: حيث قد يأخذ شكل مساندة بحوث صناعية أو تطوير أنشطة لم تصل بعد إلى مستوى المنافسة.

هـ - الإتفاق بشأن قواعد المنشأ:

يستهدف هذا الإتفاق تحقيق تناسق في تطبيق قواعد المنشأ في الأجل الطويل، مع التأكيد على أن هذه القواعد لا ينبغي أن تعكس معوقات غير ضرورية أمام التجارة، ولقد قام الإتفاق بوضع برنامج تحقق هذا التناسق في أقرب وقت ممكن، ويتم الانتهاء من هذا البرنامج خلال ثلاث سنوات، ويتضمن وضع أسس تجعل قواعد المنشأ موضوعية ومفهومة.

تعرف قواعد المنشأ على أنها القوانين والنظم والأحكام الإدارية التي تكون ذات التطبيق العام، والتي يطبقها أي عضو لتحديد باب منشأ السلعة على شرط أن يكون قواعد المنشأ هذه تتعلق بالنظم التجارية التعاقدية أو المستقلة التي تؤدي إلى منح أفضليات تعريفية عبر ما ينتج من تطبيق اتفاقية جات ١٩٩٤.(٢)

---

(١) سمير محمد عبد العزيز، نفس المرجع، ص٢٢١.

(٢) سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٥.

II-3- الآثار المترتبة على المنظمة العالمية للتجارة:

II-3-1- إيجابيات وسلبيات OMC:

أ - إيجابيات OMC:[1]

١- المنظمة تساهم في ترقية السلم.
٢- الخلافات تعالج بطريقة بنّاءة.
٣- القواعد تجعل الحياة سهلة لكل واحد.
٤- تحرير المبادلات يحقق تكاليف الحياة.
٥- توسع تشكيلية المنتجات والنوعيات المقترحة.
٦- التجارة تزيد من الدخل.
٧- التجارة تنعش النمو الإقتصادي.
٨- المبادئ الأساسية للمنظمة تزيد من الفعالية.
٩- المنظمة تساعد الحكومات في تبني تصميم متزن للسياسات التجارية.
١٠- تعطي أكثر تأكيد وأكثر شفافية للتبادلات التجارية.

ب - سلبيات OMC:[2]

١- المنظمة تملي على الحكومات السياسات الواجب إتباعها.
٢- المنظمة تطالي بالتبادل الحر مهما كان الثمن.
٣- المنظمة لا تنشغل إلا بالمصالح التجارية التي تتصدر التنمية.
٤- المصالح التجارية فوق حماية المحيط.
٥- المصالح التجارية فوق المصالح الأمنية والصحة.
٦- المنظمة تحطم مناصب الشغل وتعمق الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية.
٧- البلدان الصغيرة ليسوا أقوياء في المنظمة.
٨- المنظمة عبارة عن مجموعة من الضغوطات القوية.
٩- المنظمة غير ديمقراطية.
١٠- البلدان الضعيفة تواجه قيود للإنضمام إلى المنظمة.

---

(1) Dix avantages du système commercial de l' OMC , publication de l' OMC, Genève , Suisse, Juillet 2000 ; P 01.

(2) Dix malentendus fréquents au sujet de l' OMC , publication de l' OMC, Genève , Suisse, Juillet 2000 ; P 01

II-2-3- آثار تطبيق الإتفاقية على البلدان النامية:

أ - الآثار الإيجابية للاتفاقية بالنسبة لبلدان النامية:

يمكن القول بصفة عامة أن تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية ستؤدي إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولي، ومن ثم زيادة وانتعاش حركة وحجم الإنتاج القوميين في معظم بلدان العالم ولاسيما في الدول الصناعية المتقدمة التي تعني في الوقت الراهن من كساد وركود حادين، وهذا معناه تنشيط الإقتصاد العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها منذ بداية التسعينات، مما يعود بالخير على البلاد النامية، ذلك أنه من المعروف أن مستور النشاط الإقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية، فكلما زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية.(١)

وكذا زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، إنطوت الإتفاقية الأخيرة على عدد من الإجراءات سوف تتبع إمكانية أكبر نسبيا لصادرات الدول النامية من السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة في النفاذ إلى الأسواق الدول الصناعية والمتقدمة تدريجيا مثل الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من الدول الصناعية المتقدمة الصناعية إلى منتجيها الزراعيين المحليين والإلغاء التدريجي لحصص وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة. (٢)

وعلى الرغم من أن آمال الدول النامية في تجارة عالمية أكثر تحررا لم تتحقق بالكامل في الإتفاقية الأخيرة، إلا أنها حصلت على إلتزام من الدول المتقدمة بالسعي نحو التحرر التدريجي بإلغاء حصص للتصدير خلال فترة تتراوح بين ٦١٠- سنوات، الأمر الذي يتيح لها إمكانية أكبر في النفاذ في أسواق الدول المتقدمة الصناعية، ومن ثم زيادة صادراتها، وإن كان سوف يقلل من ذلك عدم وجود آلية تحد من إمكانية الدول لمتقدمة الصناعية في استخدام الإجراءات الرمادية.(٣)

إنطوت الإتفاقية الأخيرة على بعض البنود التي تستعمل على انتعاش الإنتاج المحلي ومنها:

تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج تؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي، وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار، وكذلك

---

(١) عبد العظيم حمدي، الحجات و التحديات، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة ١٩٩٦، ص٣٩.

(٢) عبد العظيم حمدي، نفس المرجع السابق، ص٤٠.

(٣) عبد العظيم حمدي، مرجع سبق ذكره، ص٤٠.

زيادة الإنتاج في تلك الدول، وقد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة، وعلى الأخص الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان وهذا بنسب تتراوح بين 4%-10%، حيث أن ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجيا، قد يؤدي إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محليا، وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على إنتاجها.

كما أن تحرير التجارة في الخدمات ستتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة في مجالات عديدة مثل خدمات المكاتب الإستشارية، ذلك أن انخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية ستؤدي بالمكاتب الإستشارية العالمية إلى الإستعانة بهم وتدريبهم وإحلالهم محلها في إدارة تلك المكاتب.(١)

- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية: فاتفاقية الجات ستؤدي إلى زيادة المنافسة بين الدول العالم، وما تؤدي إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في آداء المشروعات في الدول النامية، وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، فعادة ما يؤدي العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة وهذا على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمشروعات في الدول النامية، حتى تستطيع الإحتفاظ بسوقها المحلي والحصول على حصة من الأسواق الخارجية. الأمر الذي يترتب عليه بالضرورة اضطراب الدول النامية التي تكيف اقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الإقتصادي وفقاً للتوجيهات النظام الإقتصادي العالمي الجديد، الأمر الذي يعني أن عليها أن تستعد الآن لهذا الموضوع.

ب - الآثار السلبية للاتفاقية بالنسبة للدول النامية:

لاشك أن اتفاق الجات هو اتفاق الأغنياء والبلدان النامية، في هذا المجال تعتبر تابعة وقابلة لما يصدر عن الأغنياء. وقد ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" على لسان محررها "لورنس أنفراسيا" مصورا حال البرد النامية:" لقد كانوا وعلى مدى أسابيع ينتظرون في الخارج ويرتقبون ما يجري في الداخل، وذلك في الوقت الذي يتفاوض فيه المسئولون الأمريكيون والأوروبيون بشأن من يحصل على جزء من الكعكة الخاصة بالتجارة العالمية، فقد كانت البلاد النامية تستغرب ما بقي لها".

---

(١) عبد العظيم حمدي، نفس المرجع، ص٤٠-٤٢.

وبسبب الضعف الهيكلي للبلاد النامية في مجال الثروة والقوة إذ لا يزيد حجم تجارتها عن 27% من التجارة العالمية، فهي دائما الخاسر الكبر، ففي مجال السلع الزراعية والمنسوجات سوف تواجه هذه البلاد حجما أقل من الوسائل الجمركية على صادراتها المتواضعة، ومقابل ذلك سوف يطلب منها فتح المزيد من أسواقها في مجال الإستثمار والتسويق والخدمات والسلع الزراعية الأوروبية والأمريكية، الأمر الذي يقلل من مقدرتها على التنافس مقابل هذا السبيل من التدخل الإقتصادي الخارجي.

إن فترة ما بعد الأورجواي في الإقتصاد العالمي تعني فتح المزيد من الأسواق في العالم الثالث أمام الإنتاج الأوروبي والأمريكي، مما يزيد أكثر من تبعية اقتصاد البلدان النامية لاقتصاديات أوروبا وأمريكا. (١)

ويمكن رصد بعض الآثار السلبية لاتفاقية الجات الأخيرة على الدول النامية فيمايلي:

- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى تغيرات في البنية الجغرافية للعرض لاسيما بعد أن تم تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى قيود سعرية، ذلك لأن الحماية الزراعية كانت تعتمد إلى حدّ كبير على القيود غير التعريفية، وعليه ستزداد مشاكل الدول المتخلفة من جراء هذه الإتفاقية، ذلك لأن أسعر المنتجات الزراعية الناتج عن إلغاء الدعم من جهة والتنافس الأوروبي والأمريكي على كسب الأسواق وتقسيمها، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الذي تتحمل عبأه الدول المتخلفة التي تعاني من التبعية الغذائية، و هذا ما يهدد موازين مدفوعاتها، وينبأ بزيادة اختلالها في السنوات القادمة، و هذا ما يفسح المجال واسعاً أمام تدخل صندوق النقد الدولي(٢)
- لقد حاولت الدول المتخلفة إدراج موضوع انتقال العمالة لكونه عنصرا من عناصر الخدمات التي يقصد بها هنا: الخدمات المصرفية والتامين و سوق المال، والنقل البري والبحري والجوي والمقاولات والسياحة والإتصالات السلكية واللاسلكية، وغايتها في ذلك إزالة العوائق التي تضعها البلدان المتقدمة في مواجهة العمالة المتنقلة أو المهاجرة، إلا أن هذه الأخيرة رفضت التفاوض في هذا الموضوع والتزمت بتوفير حقوق المقيمين بها فقط، و هذا يعد تقييد لتصدير العمالة الأجنبية التي تعتمد عليها الدول المتخلفة كإحدى المصادر

(١) عبد الله الشيخ، قضايا دولية، العدد ٢٠٩، ٣يناير ١٩٩٤، باكستان.

(٢) بن موسى كمال، من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، أفريل ١٩٩٦، ص١٥٦-١٥٧.

الرئيسية لزيادة دخلها الوطني.

- إقرار الجات الحماية على الملكية الفكرية الذي يمثل جمع ثلاث مؤسسات في هذا المجال، والذي يعد في الواقع قيداً يعوق الدول المتخلفة عن التطور، و هي في الواقع تعد بمثابة رسالة رمزية موجهة لهذه الدول مفادها أن عصر تكرار المعجزة اليابانية، ومعجزة شرق آسيا قد انتهى ولا يمكن تكراره. (١)
- قد يؤدي الإنخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو زيادة عجز الموازنة العامة في الدول النامية، أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، وفرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد والمشروعات مما قد يكون له آثار سلبية على تكلفة الإنتاج. (٢)
- بعض البلدان السائرة في طريق النمو ليس لهم مكان في مقر OMC ولا يمكن لهم التفاوض، عدد هذه البلدان ٢٨ بلد منها: بليز، البنين، بوتسوانا، بوركينافاسو، دومينيك، غينيا بيساو، جزر السلمون، مالاوي، ناميبيا، النيجر، جمهورية إفريقيا الوسطى، سان لوسي، سورينام، التشاد، الطوغو. (٣)

---

(١) بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص١٥٨.

(٢) عبد العظيم حمدي، مرجع سبق ذكره، ص٤٣.

(3) Jean claude lefort, l' OMC à t-elle perdu le sud , N° 2750, les document information de l'assemblé nationale; 2000, P 54